دعت أربيل لتصدير ١٠٠ ألف برميل يومياً

النفط: عام ٢٠١١ سيشهد جني ثمار الاستثمارات التي أبرمت ضمن جولتي التراخيص

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

قال وكيل وزير النفط احمد الشماع إن عام ٢٠١١ سيشكل "ضربة البداية" لجني الاستثمارات النفطية.

وأوضح الشماع في تصريحات صحفية على هامش معرض النفط والغاز في البصرة أن "عام ٢٠١١ سيشهد ضربة البداية لاستثماراتنا النفطية، حيث تدخل بعض الشركات في طور الإنتاج، ونتمكن خلالها من معالجة خطط التنمية من العقود المبرمة".

وحول آلية إحالة العقود واختيار المتقاعدين، ذكر الشماع أن "وزارة النفط تدعو للمناقصات والعروض، وهناك لجنة مشرفة تصادق على هذه العقود، فإذا كانت تكلفة العقد ٢٠ مليون دولار يكون تحت مسؤولية الشركة أو من اختصاصها، وإذا كانت تكلفة العقد ١٠٠ مليون دولار توقع عليه الوزارة".

وأضاف الشماع انه "إذا كان العقد بتكلفة ١٥٠ مليون دولار فهو من اختصاص مجلس الوزراء".

في غضون ذلك ذكر مدير شركة وذر فورد الأمريكية للخدمات النفطية رمزي الحريثي أن الشركة أنهت حفر ٢٠ بئرا نفطية والعمل جار لحفر نحو ٧٠ بئرا أخرى في الرميلة وبازركان ومناطق أخرى من العراق.

وقال الحريثي لوكالة (أصوات العراق) أثناء حضوره معرض النفط والغاز في البصرة إن شركته "أنهت حفر ٢٠ بئرا نفطية والعمل جار لحفر نحو ٧٠ بئرا أخرى في الرميلة وبازركان ومناطق أخرى في الجنوب، ولنا نشاطات أخرى في الشمال والأمور تجري بشكل جيد".

وحول طبيعة مشاركته في المعرض قال الحريثي إن "أهداف مشاركتهم هي تعريف الشركات والجهات المشاركة في هذا المعرض بشركة weather ford وطبيعة عملها ونشاطاتها، إذ أن مشاريعنا موزعة في الرميلة وبازركان وغيرها"، نافيا وجود اي مشاركة لشركته مع شركة هاليبرتون في تطوير حقل مجنون.

إلى ذلك توقع مدير شركة غاز الجنوب علي حسين توقيع شركته على عقد شراكة مع شركة شل قبل نهاية ٢٠١٠، مشيرا إلى أن نسبة الإنتاج وصلت إلى ٢٠٠٠ طن من الغاز يوميا.

وأوضح علي حسين أن العقد مع شركة شل "وصل إلى المراحل النهائية، ويتوقع أن يتم التوقيع عليه قبل نهاية ٢٠١٠، لافتا إلى أن "الاتفاقين الفني والاقتصادي اكتملا، لكن هناك بعض الأمور القانونية التي اعتمدوا عليها ببعض المكاتب الاستشارية العالمية لمراجعة العقد قبل توقيعه أو إرساله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليه".

وبين حسين أن المباحثات بين الشركتين "مضى عليها عامان دون التوصل إلى اتفاق نهائي على الأسس والضوابط المطلوب تنفيذها ومراجعتها سواء من الجانب الفني أو الجانب الاقتصادي"، مستدركا أن مثل هذه الأمور "تأخذ وقتا طويلا حتى تصل إلى أحسن صورة تخدم العراق بالدرجة الأولى، والأساس هو الاستثمار الأمثل للغاز في جنوب العراق".

إلى ذلك دعا وزير النفط حسين الشهرستاني حكومة إقليم كردستان للوصول إلى سقف إنتاج نفطي يبلغ مئة ألف برميل يوميا حسبما متفق عليه بين الطرفين.

وقال الشهرستاني لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)- إن "حكومة أربيل عليها الحفاظ على سقف تصديرها للنفط مئة ألف برميل يومياً بهدف الحفاظ على مستوى موازنتها لعام ٢٠١١ البالغ نسبتها ١٧٪ من الموازنة الاتحادية".

وأضاف الشهرستاني أن "الفترة المقبلة تتطلب انسجاما عاليا بين بغداد وأربيل للنهوض بواقع النفط في البلاد"، مبينا أن "على وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم مساعدة وزارة النفط والتنسيق معها بشكل جيد.

وأعلنت وزارة النفط، الأحد الماضي أن سياستها الإستراتيجية في تنمية القدرة الاستخراجية للنفط لن تتأثر بتغير الوزراء الذين يتوالون على إدارة الوزارة كونها تعتمد على خطة إستراتيجية طويلة الأمد.

وكانت وزارة النفط قد قالت في أيلول الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطية، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل.

وأجرى العراق العام الماضي جولتي تراخيص لاستثمار حقوله النفطية أسفرت عن فوز شركات عالمية عدة من جنسيات مختلفة بتطوير عشرة حقول في مناطق مختلفة، بعدها أقام العراق تشرين الأول/أكتوبر الماضي جولة التراخيص النفطية الثالثة.

ويسعى العراق إلى الوصول بإنتاجه النفطي في غضون الأعوام الستة المقبلة مابين ١٠ و ١٢ مليون برميل يوميا، بهدف زيادة صادراته النفطية اليومية بعد استحصال الموافقة من منظمة النفط العالمية أوبك.

مؤتمر قمة التنمية الإسكانية العراقية يبدأ أعماله في الأردن

□ عمان / وكالات

بدأت في العاصمة الأردنية عمان أمس الأول أعمال مؤتمر قمة التنمية الإسكانية في العراق الذي ينظمه مركز الجودة والإنتاجية في دبي وبمشاركة عربية رسمية وخاصة.

وقال وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني محمد طالب عبيدات خلال افتتاحه أعمال المؤتمر إن المشاركة في هذه القمة نابعة من أهميتها في هذا الظرف نتيجة اختلال الأوضاع الاقتصادية في العالم وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة والحاجة للسكن ولضبط معادلة السكان والسكن.

وأشار إلى أن القمة الإسكانية تنظم لغايات الاطلاع على تجارب الدول المشاركة لتدارس ورسم وتقييم السياسات والاستراتيجيات الإسكانية والشراكات مع القطاع الخاص وكذلك تدارس قضايا التمويل الإسكاني وتكنولوجيا البناء العصري والمبادرات الدولية بغية المساهمة في نقل التجارب لإعادة الإعمار في العراق.

وبين أن السكن أضحى من أبرز أولويات وبرامج وسياسات الحكومات المختلفة في العالم فهو شأن اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي في آن واحد لاسيما وان المأوى يؤشر لنوعية الحياة ومبادئ وقيم وتقاليد الشعوب وهو مؤشر أيضا للرفاه الاجتماعي والوضع الاقتصادي للدولة وللكثير من مسائل الأمن الاجتماعي والاستقرار. من جهتها، قالت وزيرة الإسكان والإعمار بيان دزه ئي ان وزارتها تتبنى سياسة الإسكان الوطنية وخطة عمل واقعية لتنفيذ الإصلاح المؤسساتي وتعديل مشروعات قانونية بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية الجديدة ويعكس القدرة على مواجهة التحديات التي يشهدها الواقع السكني في العراق ومنها الحاجة إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية. وأضافت انه لا يمكن لوزارات الدولة وحدها ان تنهض بتطوير قطاعات الإسكان ما لم يشارك القطاع الخاص بدخول السوق العراقية لبناء المستوطنات والمدن السكنية.

وأوضحت أن وزارات الدولة تأخذ دور المخطط والمشرف الى جانب توفير الأراضي المخدومة وتطوير قطاع التمويل العقاري وتكثيف وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتوفير مواد البناء ومعالجة المناطق غير النظامية والعشوائية.

الصناعة: نسعى لخصخصة جميع الشركات خلال عام ٢٠١١

□ بغداد / وكالات

أكدت وزارة الصناعة والمعادن على أنها تعمل وفق خطة لخصخصة شركاتها الصناعية العام المقبل.

وقال وزير الصناعة والمعادن فوزي الحريري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)،إن "الوزارة تسعى إلى خصخصة جميع شركاتها الصناعية وفق القانون العراقي بهدف النهوض بواقع الصناعة في البلاد حال توفر الأجواء القانونية والتشريعية والدعم الحكومي لذلك".

وأضاف الحريري أن "واقع عمل الشركات الصناعية التابعة للوزارة يواجه مشاكل كثيرة أبرزها ما ورث من واقع صناعي مدمر ومتهالك وهو بحاجة إلى سياسة صناعية حكومية متكاملة من جمع الإطراف للنهوض به في البلاد".

وتابع أن "عمل وزارة الصناعة في السنوات الأربع السابقة كان ضمن الأموال المتاحة التي توفرها وزارة المالية، لذا نأمل بأن توفر الحكومة المقبلة احتياجات الوزارة للنهوض بالواقع الصناعي في البلاد من أموال وتشريعات قانونية داعمة للصناعة المحلية".

وبين أن "المشكلة الرئيسة التي تواجه وزارة الصناعة والمعادن هي فقدان عوامل التنمية الحقيقية لواقع الصناعات في البلاد، والسماح للمنتوج المستورد بالدخول بلا قيود مهنية تفرض عليه".

ويرى خبراء اقتصاديون أن العراق خسر خلال السنوات الأربعة الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار على البضائع المستوردة من الخارج.

وأوضح وزير الصناعة والمعادن أن "خصخصة الشركات الصناعية يتطلب توفير جهود حكومية مشتركة من جميع الإطراف للنهوض بواقع عمل مصانع وشركات الوزارة".

وطلبت وزارة المالية في ١٢ تشرين الثاني الماضي من وزارة الصناعة والمعادن العمل على تحويل الشركات التابعة لها إلى شركات تمويل ذاتي بهدف تغطية نفقات موظفيها.

وأعلنت وزارة الصناعة في وقت سابق عن أنها ستعمل على تحويل أكثر من ١٥ شركة إلى شركات رابحة مطلع العام المقبل، بعد تحويل ١٣ شركة العام الحالي إلى شركات رابحة.

يذكر أن نظام التمويل الذاتي يقضي بدفع الدولة ٦٠٪ من رواتب الموظفين مقابل ٤٠٪ تمول من الإنتاج الذاتي لبعض المؤسسات الحكومية.

ونجحت وزارة الصناعة بإعادة تأهيل ١٧٣ من معاملها البالغ عددها ١٨٤ معملاً. حسب تأكيدات الوزارة.

البنك المركزي: المصارف الأجنبية بالعراق تعمل تحت مظلة البنوك الأهلية العراقية

□ بغداد/ السومرية نيوز

أكد البنك المركزي العراقي أن المصارف الأجنبية العاملة في العراق لا تعمل بصفة مستقلة، بل تحت مظلة بنوك أهلية محلية، مبيناً أن استثمارات الدول الإقليمية في العراق ذات صبغة تجارية وتفتقر إلى المواصفات العالمية.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز" إن "الاستثمار المصرفي الأجنبي في العراق يعمل تحت مظلة بنوك عراقية أهلية"، مبيناً أنه "لا يعمل بشكل صريح كمصارف أجنبية، وهو إن وجد، فعلى شكل فروع لشركات مصرفية أجنبية لا تتمتع بالقوة مقارنة بالشركات المصرفية العالمية".

وكانت العديد من المصارف العربية والأجنبية تقدمت بعد صدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ للحصول على تراخيص بتأسيس مصارف خاصة في العراق سواء بنسبة ١٠٠٪ ، او بالمشاركة مع مصارف عراقية محلية، أو لفتح فروع لها للعمل في العراق، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون ذلك، باستثناء بعض المشاركات القليلة التي تحققت مع عدد من المصارف الوطنية.

وبين صالح أن "كل الاستثمارات القادمة من الدول الإقليمية والتي تغلب عليها الاستثمارات التركية بالدرجة الأولى، والإيرانية بالدرجة الثانية هي ذات صبغة تجارية بحتة، وتعتمد في عملها على التصنيع خارج الحدود، والتجميع داخل البلاد ، فيقل بالتالي إمكان تشغيل عمالة عراقية فيها"، مضيفاً أن "الاستثمار في العراق بات مشابهاً أو مماثلاً للنشاط التجاري العادي" بحسب قوله.

وعزا صالح عدم استقطاب شركات عالمية معروفة للاستثمار في العراق، لعوامل داخلية وخارجية، تتمثل الخارجية منها بأن العراق ما يزال تحت طائلة البند السابع الذي يعتبره دولة مهددة للسلام، وهذا عكس الحقيقة لأنه يتطلع إلى التنمية والتقدم الاقتصادي، أما العوامل الداخلية فهي أن البيئة الاستثمارية لا تزال أيضاً غير جاذبة، حيث أن غالبية قوانين الاستثمار غير مكتملة، فضلاً عن المصاعب الكبيرة التي تواجه المستثمر مثل تخصيص قطع الأراضي للمشاريع والكثير من المعوقات الأخرى".

ودعا صالح "إلى توفير حاضنة على المستويين الاقتصادي والقانوني، وعلى مستوى العلاقات الدولية، لجذب الاستثمارات العالمية إلى العراق".

يذكر أن البرلمان العراقي أقر في شهر تشرين الأول ٢٠٠٦، قانون الاستثمار رقم ١٣ إلا أنه لم يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، فساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، فيما أعطى المستثمر الأجنبي حق استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد.

وعدل مجلس النواب القانون في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ بحيث أعطى الحق للمستثمر العراقي والأجنبي بتملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد وفق نظام خاص، فضلاً عن منحه الحق بتملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لإقامة مشاريع الإسكان حصراً.

وكان العراق قد أعلن في شهر تشرين الأول من العام الجاري بأنه سيسهل عمل الشركات التي ترغب بالاستثمار بالعراق عبر تشريع مجموعة من القوانين، فيما أكدت هيئة الاستثمار أنها تدرس ٦٠٠ مشروع بقيمة ٦٠٠ بليون دينار عراقي، وستكون الأولوية فيها لقطاعي التعليم والسكن.

تعاون إيطالي - عراقي لإنعاش منطقة الأهوار

□ بغداد / وكالات

تابع أكثر من ٣٠٠ تقني وخبير عراقي دورات تدريبية خلال السنوات الخمس الأخيرة في إطار البرنامج التدريبي والتأهيلي الهادف إلى توفير إدارة مستدامة لمنطقة الأهوار في ايطاليا.

وذكرت مصادر صحفية أن قيمة البرنامج بلغت ٢,٨ مليون يورو رصدته إدارة قوة المهمات التابعة لدائرة التعاون من أجل التنمية بوزارة الخارجية الإيطالية ونفذته جامعة فلورنسا.

وعرضت نتائج المشروع خلال ندوة عقدت في مقر وزارة الخارجية.

وقال نائب المدير العام لإدارة التعاون الدولي ماريو سانمارتينو، إن هذا المشروع "جزء من التزام طموح تسهم به إيطاليا في عملية إعادة تنشيط القطاع الزراعي في العراق وتزويده بما يلزم من المعدات".

ووصف سانمارتينو القطاع الزراعي في العراق، بكونه "إستراتيجيا بالنسبة لبلاد الرافدين إذ يعمل فيه ٢٥٪ من السكان المحليين لكنه يرزح تحت مخاطر الانهيار بسبب الجفاف التي تعاني منه المنطقة".

البصرة تسعى إلى طمأنة المستثمرين من خلال فتح مصرف دولي للاستثمار

□ البصرة / متابعة المدى الاقتصادي

بحث رئيس مجلس محافظة البصرة جبار أمين جابر اللطيف مع القنصل بربارا رئيس فريق الإعمار الأمريكي والوفد المرافق لها طبيعة النشاطات الاقتصادية والحراك الاستثماري في المحافظة والذي بدأت تتوضح معالمه من خلال الحضور المكثف لمختلف الشركات بتعدد تخصصاتها .

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة : إننا لا نؤمن تماما أن المستقبل المشرق الذي ينتظر المحافظة يحتاج إلى مشاركة جميع الأصدقاء والشركاء في ضوء ما تم تحديده من قوانين ولوائح تنظم الحقوق في الوقت الذي نعمل على أن ترتفع فيه مستويات الأمن والاستقرار كما أننا نسعى إلى طمأنة المستثمرين من خلال فتح مصرف دولي للاستثمار يوفر الضمانات القانونية لجميع الأطراف.

و أكد إن العمل يجري على قدم وساق من اجل توسيع قاعدة الصلاحيات الممنوحة للحكومة المحلية من اجل المطالبة بإقامة إقليم البصرة الذي يعد مطلباً دستورياً يساهم كثيرا في حال إقراره في إحداث نقلة نوعية في التشريع والتنفيذ والوصول إلى الأهداف الكبيرة التي نسعى إلى تحقيقها وهي تحقيق الرفاهية والعيش الكريم لجميع العراقيين عموما وأهالي البصرة خصوصاً، مشيراً إلى أن الشعب البصري أصبح أكثر وعياً بأهمية إقامة الإقليم للتخلص من تداعيات وآثار المركزية وما تتسبب به من تأخير وتفويت فرص النهوض بملفات الإعمار والخدمات.

من جهتها أعربت بربارا عن ثقتها بإمكانية الوصول إلى جميع الأهداف المشتركة في ظل الحكومة المحلية المنفتحة على جميع المكونات مما يتيح الفرصة لخلق مناخات من التعاون وتحقيق المصالح المشتركة وفقاً للاحترام المتبادل والحفاظ على السيادة.

في غضون ذلك قال القنصل التركي في محافظة البصرة علي رضا أوزجوشكوف، أن قوانين الاستثمار في العراق تعتبر "تعجيزية"، من حيث إقامة المستثمر الأجنبي في البلاد وحصوله على إجازة العمل، مما يؤثر سلباً على واقع المشاريع الاستثمارية في العراق.

واضاف أوزجوشكوف، لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "هذين القانونين يعتبران تعجيزيين ويقللان فرص الاستثمار في البلاد"، مبينا أن "الشركات التركية تستثمر في المحافظات العراقية، رغم وجود هذين القانونين".

وبين أن "إقامة المستثمر الأجنبي في العراق، يجب أن تكون على ذمة كفيل عراقي الجنسية"، مشيراً إلى أن "استخراج الإقامة يتطلب مدة عشرة أيام، وتعطى الإقامة لستة أشهر فقط قابلة للتجديد".

وفيما يخص أمر استحصال إجازة العمل أوضح أوزجوشكوف أن "إجازة العمل تتطلب اخذ مدة تتراوح بين خمسة إلى ستة أشهر"، كاشفاً أن "الحكومة المركزية في بغداد يجب أن توافق على إجازة العمل الصادرة للمستثمر".

وأشار إلى أن "توفير قطع الأراضي من قبل هيئة الاستثمار في المحافظة، لا يعتبر عاملاً لجذب المستثمر"، موضحاً أن "الهيئة تعطي هذه القطع بصفة إيجار مؤقت وليس ملك صرف، وهو غير مضمون للمستثمر الأجنبي".

وقال أن "المستثمر يواجه مشكلة في صعوبة سحب الأموال التي وضعها في المصارف العراقية"، منوهاً إلى أن "المستثمر عندما يرغب في سحب أمواله من المصرف، يحتاج إلى موافقات رسمية".

ولفت إلى أن "إقليم كردستان العراق، لا يطبق قوانين الاستثمار في العراق، مما ساعد على جذب المستثمرين إليه"، مضيفاً أن "سهولة الحصول على الإقامة وإجازات العمل والتسهيلات المصرفية والضمانات وغيرها من التسهيلات، من العوامل التي شجعت على الاستثمار في الإقليم".

نافذة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	٧٥٠
ليمون عراقي	٤٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	٧٥٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٠٠٠	باميا	٣٠٠٠
رقي	٥٠٠	نارنج	١٠٠٠
بطيخ	٥٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٣,٧٥٠
لحم	١ كغم	١٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٦,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٥٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٧,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	١,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٤,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١٧٥٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠